المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على بطالة الشباب في المجتمع الليبي

"دراسة ميدانية بمدينة الخمس"

عائشة فرج العائب
aishasend24@gmail.com
جامعة المرقب

الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن الآثار الاجتماعية للبطالة على الشباب في المجتمع الليبي، وأيضًا الآثار الاقتصادية، والتعرف على أهم الحلول العلمية للحد منها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، عن طريق المسح الاجتماعي، وأُجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (60) مفردة من الشباب من كلا الجنسين (الذكور والإناث) العاطلين عن العمل من الخريجين بمدينة الخمس، حيث تم توزيع استبانة مغلقة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ، منها ما يتعلق بالآثار الاجتماعية ، ألا وهي: ممارسة المهن والحرف الحرة والبسيطة، والالتحاق بالمليشيات المسلحة خارج شرعية الدولة، وتدني مستوى معيشة الأسرة لعدم العمل، وأما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية فقد أوضحت النتائج: عدم وجود راتب دائم في الدولة، وهجرة الشباب للخارج بحثا عن فرصة عمل أفضل، وعدم الحصول على عمل مناسب بأجر مناسب ، وانخفاض الدخل الشهري، كما بينت النتائج أن من أهم الحلول العلمية المقترحة هي إيجاد فرص عمل للشباب الحاصلين على الشهادات (الخريجين)، والقضاء على الفساد الإداري والمالي، وسحب الشباب خارج المليشيات المسلحة، وتصحيح الخلل الناتج عن سياسة التوظيف، والأجور، وتسعير الشهادات، وإعداد الأيدي العاملة كمًا وكيفًا من خلال التعليم.

الكلمات الدالة: البطالة، الآثار الاجتماعية، الآثار الاقتصادية، الشباب، الخمس، ليبيا.

The Social and Economic Effects of Youth Unemployment in Libyan Society "A Field Study in the City of AL -Khums"

Aisha Faraj Al-Aib.
Elmergib University- Arts College

Abstract

The study aims to reveal the social effects of unemployment on young people in Libyan society, as well as the economic effects to identify the most important scientific solutions to reduce it. The study relied on the descriptive approach through a social survey. The study was conducted on a random sample of (60) participants young people of both sexes (males and females) who are unemployed graduates in the city, where a closed questionnaire was distributed and the data was analyzed using frequencies and percentages. The findings of the study indicate that there are some social effects including, practicing free and simple professions and crafts, joining armed militias outside the legitimacy of the state, and the low standard of

living of the family due to the lack of work. They showed that there are some economic effects including, the absence of a permanent salary in the state, the migration of young people abroad in search of a better job opportunity, the lack of access to suitable work with a suitable wage, and a low monthly income. Furthermore, the results showed that one of the most important solutions is to create job opportunities for young people who hold diplomas (graduates), eliminate administrative and financial corruption, withdraw young people from armed militias, correct the imbalance resulting from the policy of employment, wages and pricing of certificates, and prepare manpower in quantity and quality through education.

Keywords: unemployment, socio-economic impacts, youth و Al -Khums, Libya.

1. المقدمة

تعد مشكلة البطالة من أبرز المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الليبي، وأكثرها تأثيرًا في أوساط الشـــباب ، نظرًا لما تمثله من تحدٍّ اجتماعي يواجه المجتمع عامة، لاســـيما الشـــباب الخريجين، وإذا كانت الظروف الصـــعبة التي يمر بها المجتمع الليبي قد ألقت بظلالها على هذه المشـــكلة وســـواها من المشـــاكل الأخرى، فإن جهود منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العـــــالي " الجامعات والمعاهد " بدأت تضع يدها على أســـباب هذه الظاهرة، وذلك بإجراء دراســـات علمية، وعقد مؤتمرات لتقديم توصـــيات إجرائية تكون بمثابة علاج مقترح لهذه الظاهرة، فالبطالة تعد من أكثر المشـــــكلات التي تعاني منها نظم التعليم في العالم بأسـره ، وليس في ليبيا فحسـب، متمثلة في عدم قدرتها على إعداد الإنسـان لمواجهة احتياجات سـوق العمل الليبي، ومسـايرة التبدلات الدائمة في هذه الاحتياجات، دول كثيرة مازالت تعاني مشكلة البطالة بين المتعلمين نتيجة الزيادة العالية في أعداد الطلاب، لاسيما الخريجين، وما يترتب على ذلك من توسع في التعليم وتضخم مخرجاته.

إن المجتمعات التي تواجه مشـــكلات البطالة بين المتعلمين تدرك خســـارتها الفادحة في فقدان القوى العاملة، المعدة والمدربة على مهن رفيعة ، قد تتســابق دول أخرى عليها للاســتفادة منها، فالمشــكلة في هذه الحالة ليست في ارتفاع المستويات العلمية والمهنية للقوى العاملة، إنما الأمر يتعلق في أنها تمثل فائضًـا أو تضـــخمًا تعليميًّا ؛ لأنها فوق قدرة الاقتصـــاد على اســـتيعاب كل الخرجين، فالاقتصـــاد لا ينمو إلا بربطه بالوظائف الفنية والمهنية والصـــناعية، وهذا يتطلب التنســيق والتكامل مع نظام التعليم من أجل بناء المعارف والمهارات والمهن التي يحتاجها سوق العمل، فالدراسة للقوى العاملة على خط التخطيط التعليمي ليس بمتعذر لتجنب العجز في القوى العاملة المطلوبة، وحتى في معالجة مشـــكلة الفائض في العمالة الذي يؤدي إلى البطالة بين المتعلمين، أو هجرة العقول للخارج (الدليمي، 2010: 334).

ولهذا رأت الباحثة من واقع عملها عضـــوَ هيئة تدريس، ومن واقع الشـــباب الخريجين الذين يعانون من البطالة الفعلية، وامتهنوا مهنًا أخرى من خلال الالتحاق بدورات مهنية تدريبية ليس لها علاقة بمؤهلهم العلمي، مثل الالتحاق بدورة التمريض لمدة ثلاثة أشـهر من أجل الحصـول على وظيفة ممرضـة، أو مسـعفة بأجور ضـئيلة بالنسـبة للبنات، والالتحاق بدورات الشـرطة بالنسـبة للذكور، من أجل الحصـول على وظيفة قد لا يتقاضون راتبًا عليها، أو براتب ضئيل كذلك، ولذا وجب دراسة ظاهرة البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على هؤلاء الشباب، ومحاولة اقتراح الحلول العلمية للحد منها.

2. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع البطالة بالدراسة باعتبار أن مشكلة البطالة أصبحت إحدى حقائق الواقع المعاش في المجتمع الليبي وغيره من المجتمعات العربية في الوقت الراهن، فلا تكاد تخلو أيه وسيلة من وسائل الإعلام المكتوب والمرئي من طرح لهذا الموضوع، ولا يخلو أي خطاب سياسي، أو منتدى فكري من التصـدي إليها، كما لا توجد أيه أسـرة ليبية تعيش بعيدة كل البعد عن هذه المشـكلة، حيث يعتقد الكثير من القائمين على سـياسـة التنمية بأن علاج مشـكلة البطالة أصـبح هو المقياس الحقيقي لنجاح الإصلاح الاقتصادي في ليبيا، وفي مختلف بلدان العالم الأخرى، ولذا قد تناولته العديد من الدراسات بالبحث في أسـبابها وأنواعها ومحاولة اقتراح الحلول لها، وسـوف نعرض أهم هذه الدراسـات من الأقدم إلى الأحدث على النحو الآتي:

- **دراســة إرميص (2013):** تناولت الدراســة الأســباب التي أدت إلى زيادة تفشــي معدلات البطالة، وانعكاساتها على الاقتصاد الليبي بين الشريحة الشبابية بالمجتمع الليبي، وقد تم استخدام المنهج الوضعي التحليلي من خلال استخدام البيانات الإحصائية، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، منها: أن جميع الخطط التنموية التي قامت بها الدولة لم تساعد في التغلب على مشكلة البطالة، وتشجيع الباحثين على العمل للتوجه إلى القطاع الأهلي من خلال مُنح وقروض مالية، وعمل مشـاريع مناسـبة تسـاعد على إيجاد فرص عمل، وكذلك تشـجيع القطاع الخاص على القيام بدوره في اسـتيعاب العمالة ، وتوصـل البحث أيضًـا إلى ضـرورة الاهتمام بالمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة لمواجهة مشـكلة البطالة للشـباب ، ويجب صـرف مُنح ومبالغ شـــهرية (معونة البطالة) للعاطلين عن العمل ، فيجب أن تطبق داخل الاقتصـــاد الليبي تفاديًا لآثار البطالة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية .
- **دراسة حسن والهمالي (2019):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب مشكلة البطالة في مدينة الشـاطئ جنوب الدولة الليبي ، وتحليل الآثار الاجتماعية والنفسـية ذات التأثير المباشـر على الأشـخاص العاطلين عن العمل، ومحاولة حصر أسباب مشكلة البطالة وتحديدها ، وكذلك وضـع الحلول المناسبة لهذه

المشكلة من خلال وجهة نظر الباحثين ، إضافة إلى الكشف عن الفروق المعنوية في تقدير مجتمع الدراسة للآثار النفسية والاجتماعية التي تُعزى إلى المتغيرات الشخصية، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة لتحقيق تلك الأهداف، وأُجريت الدراسة على عينة قوامها (100) مفردة من المواطنين الموزعين على مدينة الشاطئ ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : أن العوامل النفسية تأتي في المرتبة الأولى من حيث تأثيرها على العاطلين عن العمل ، وجاءت في المرتبة الثانية العوامل الاجتماعية ، كما أوضحت الدراسة أن أهم أسباب البطالة تركزت في عدم توفر فرص عمل تتناسب مع المؤهل العلمي للعاطلين ، وكذلك عدم وجود دورات تدريبية على مهن وحرف مطلوبة في سوق العمل ، وعدم وجود فرص عمل من نوع آخر ، وأظهرت نتائج الدراسة أن من أهم الحلول المقترحة للحد من مشكلة البطالة في مدينة الشاطئ حسب وجه نظر الباحث هي ضرورة أن توفر الدولة وظائف للباحثين عن عمل ، وتدريب من يحتاجون للتأهيل حتى يجدوا وظائف، وإعادة النظر في توزيع الطلاب على الكليات الجامعية حسب سوق العمل .

- **دراسة محمد مؤمن (2019):** هدف هذا المقال للتعرف على واقع البطالة في ليبيا، ووصفها بالمأساة الاقتصادية، وأنها مشكلة هيكلية تقع في الهيكل التنظيمي لمؤسسات الدولة، وتوصل المقال لنتيجة مفادها، أن مشكلة البطالة في ليبيا مشكلة مركبة، وذلك لأن المجتمع الليبي مجتمع الأزمات، ومجتمع دائم التشكُل، فالبطالة في ليبيا لا يمكن مكافحتها إلا بتكاثف جهود صّناع القرار، ووضع سياسة اقتصادية واضحة تخلق فرص عمل للعاطلين، وتؤهّل من خلالها الخريجين من الشباب بما يتطلبّه سوق العمل، وتنشط المناخ الاقتصادي، وتطوّر أساليب وطرق العمل ، إضافة إلى إقامة المشاريع التي تحتاج إلى أيدٍ عاملة عن طريق عمل دراسات استراتيجية ، وإنشاء مراكز متخصصة تنظم العمل داخل المجتمع ، فحسب المقال أنه لا يوجد استقرار سياسي وأمني دون وجود استقرار اقتصادي ، فالبعمل نحارب البطالة، و بالعمل نُخمد آثار الحروب ، و أوضخ المقال أيضًا إنّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي تزداد صعوبة في ليبيا الآن ستسهم في تغيير أذهان الشباب و الشابات تجاه العمل ، فسابقًا كان من النادر أن نرى العاملين في المقاهي من الليبيين، بل كانوا غالبًا من الدول المجاورة ، واليوم أصبح المشهد عاديًا، أن يقوم بتحضير قهوتك المعدّلة ليبيُ، ويحضرها إلى طاولتك ليبيُ ، بينما أنت تهاتف ليبيًا آخر يمتهن السباكة لتعقد معه موعدًا، وأنت في طريقك إلى عملك .
- **دراسة صالح (2008):** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتوصيف تأثير العولمة على البطالة في الوطن العربي ، وذلك من خلال تحديد سمات العمل في الوطن العربي، وتحديد العلاقة بين حجم البطالة مقارنة بمستوى النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، وكذلك تحديد حجم البطالة في الوطن العربي واقعًا واحتسابًا للمستقبل، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي فيما يخص العمالة والبطالة، وتأثير

العولمة عليهما، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، أهمها فيما يتعلق بالبطالة: أن من أكثر التحديات التي تواجه الوطن العربي هي مشكلة البطالة من حيث ارتفاع معدلاتها في الوطن العربي، فهي الأسو والأكثر في العالم ، حيث وصفت بأنها قنبلة موقوته يمكن أن تنفجر في أي لحظة إذا لم تبادر البلدان العربية إلى اتخاذ إجراءات جدية وجذرية في إصلاح السياسة الاقتصادية لبلدانها ، للتخفيف من حدة معدلات البطالة المتزايدة، التي قُدرت ب 20% أي ما يقرب من 19 مليون عاطل من أصل 180 مليون عاطل عن العمل في العالم، حيث كانت حصة الوطن العربي هي الأكبر في العالم، وتباين حجم البطالة في الوطن العربي من بلد إلى آخر حيث قسم إلى ثلاث مجموعات : الأولى للبلدان التي لا يتجاوز فيها حجم البطالة 5%، والمجموعة الثانية لا يتجاوز حجم البطالة فيها 10%، والمجموعة الأخيرة يكون فيها حجم البطالة أكثر من 10%.

- **دراسة الدليمي (2010):** هدفت هذه الدراسة إلى فهم تحدي البطالة على المجتمع العراقي في الوقت الحاضر، والآثار التي يتركها على الأسرة والشباب بشكل أساسي، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج ، أهمها: أن البطالة تمثل إشكالية حقيقية في المجتمع العراقي ، ولا سيما بين الشباب ، وتزداد خطورتها يومًا بعد آخر، كما أنتجت حالة من الفقر والتهميش في هذا المجتمع ، حيث زادت أعداد الفقراء، وأصبحت فئات أخرى عاجزة عن إشباع حاجاتها الأساسية، وتعيش تحت خط الفقر، كما بينت الدراسة أن البطالة أدت إلى الانحرافات السلوكية، وانتشار الجريمة، والسلب ، وضياع الكثير من الشباب في متاهات الإرهاب، فضلًا عن تعاطي الكثير من المخدرات، كما أوضحت الدراسة أيضًا أن البطالة تركت آثارًا نفسية خطيرة على المجتمع، حيث زادت حدة الضغوطات النفسية ، وانتشرت الكآبة والانعزال والاغتراب خاصة بين الشباب، كما أدت البطالة إلى هجرة أعداد كبيرة من الشباب، واختلال التوازن السكاني بين الذكور و الإناث، وخلق ظاهرة العنوسة، ومن آثارها الخطيرة أيضًا على الأسرة انتشار الطلاق والانفصال، وأوضحت الدراسة أن البطالة أدت إلى ضعف القدرة الشرائية للأسرة العراقية، وعدم حصول أفرادها على الغذاء الكافي، ولا سيما فئة الأطفال منهم.
- **دراسة عبيره (2014):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم البطالة وأنواعها ، ومعرفة أهم الأسباب التي تقف وراء تفاقمها ، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي ، وتم اختيار عينة قوامها (50) عاطلا عن العمل، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج ، أهمها: أن نسبة الذكور العاطلين عن العمل أعلى من نسبة الإناث، وقد تراوحت أعمارهم ما بين (26 – 35) سنة أي فئة الشباب، وقد بلغت نسبتهم (66%)، وأن غالبيتهم من العزاب ، وبلغت نسبتهم (54%)، كما أن (38%) منهم من هم متحصلون على الشهادة الإعدادية، كما بينت الدراسة أن (62%) من المبحوثين اتسمت أوضاعهم المعيشية

بالاكتفاء في إشباع الحاجات الأساسية، وأن (28%) منهم من كانت أوضاعهم المعيشية فقيرة، وأظهرت النتائج أن (58%) من المبحوثين يعتمدون في سد احتياجاتهم الأساسية على ممارسة بعض المهن الحرة البسيطة، وأن ما نسبته (78%) من المبحوثين يرون أن البطالة أثرت بشكل كبير على أوضاعهم النفسية والصحية والمعيشية، كما أوضحت الدراسة أن ما نسبته (52%) أكدوا أن البطالة تؤثر بشكل سلبي على مكانتهم داخل الأسرة، كما بينت نسبة (78%) من المبحوثين أن حصولهم على فرص عمل سيحسن من الأوضاع الاقتصادية لأسرهم، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في البلاد هو تفشي الفساد الإداري والمالي، إلى جانب تفشي المحسوبية والوساطة، وعدم توفر الأمن، وأن من أهم الخيارات الفاعلة لمعالجة مشكلة البطالة هو القضاء على الفساد الإداري والمالي.

- **دراسة البهلول (2021):** تعد هذه الدراسة دراسة وصفية، تهدف للتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة البطالة في المجتمع المصري، وقد استخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت لمجموعة من النتائج أهمها: عدم توجيه الشخص المناسب ووضعه في مكان العمل المناسب، مما يجعله يرفض العمل أو يقبله بصفة مؤقته لحين البحث عن عمل آخر، كما أوضحت الدراسة عدم تكافؤ الفرص بين الخريجين عند التعيين، على الرغم من نص المادة (8) في الدستور المصري على ذلك ألا وهي (تكفل الدولة الفرص لجميع المواطنين) في حين أن الوساطة تلعب الدور الكبير في القضاء على هذه المادة من الدستور، وبينت الدراسة أيضًا عدم التناسب بين الأجر والعمل في بعض الأحيان، فيؤدي ذلك إلى ترك العمل للبحث عن عمل آخر، أو يؤديه دون الوجه الأكمل، أو البحث عن عمل إضافي فضلًا عن أنه قد يؤدي إلى الخيانة، أو الرشوة، أو السرقة والاختلاس، كما أوضحت الدراسة أن ثبات الأجور وعدم تغيرها بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمي للأسعار، وإن وجدت زيادة فليست بكافية، كما بينت أيضًا وجود فجوة كبيرة بين أجور العاملين لدى الجهات المختلفة التي يعملون فيها.

تعليق عام على الدراسات السابقة: يتضح أن أغلب الدراسات السابقة التي تم عرضها تتناول مشكلة البطالة من منظور وصفي تحليلي، متمثلة في مفهومها، وأسبابها، وآثارها، وبعضها ربط بين البطالة والعولة والعمالة في مجتمعات عربية ذات ثقافات وسياسات وظروف اجتماعية مختلفة، وحتى من تناولت مشكلة البطالة من الجانب الميداني كانت الأسئلة عامة، والإجابة محددة ب(نعم) أو (لا).

أما الدراسة الحالية: فهي تتناول الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبطالة الشباب في المجتمع الليبي، وتحديدًا في مدينة الخمس، وخاصة (الخرجين) أي من لديهم شهادات، فهذا المجتمع له ثقافة وظروف اجتماعية خاصة به في ظل التجاذبات السياسية التي يمر بها على كافة الأصعدة التعليمية، والسياسية، والاجتماعية، والأمنية،

خاصة وأن فئة الشباب يُعول عليها اليوم في إعادة بناء هذا البلد وإعماره ، لذا وجب الاهتمام بها، وبحل المشاكل التي تعاني منها خاصة البطالة.

3. مشكلة الدراسة

أصبح من الواضح جدًا لدى جميع دول العالم أن قياس عملية التنمية، ونجاح السياسات الاقتصادية المتخذة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية يعتمد بشكل كبير على ارتفاع نسب مؤشرات البطالة وانخفاضها، فالحقيقة أن البطالة تمثل هدرًا للموارد البشرية ، وخاصة فئة الشباب القادرة على العمل والعطاء ، وتحديدًا الخرجين، فالثروة الحقيقية لأي مجتمع تتمثل في استثمار الموارد والامكانيات البشرية ، سواء بالتعليم، أو الصحة، أو تحسين المستوي الاجتماعي والاقتصادي، وهذا لا يأتي بمجرد القول إلا من خلال توفير فرص عمل كافية قادرة على خلق الرفاة، والانسجام الاجتماعي ، والإسهام في النهوض باقتصاد المجتمع، فالبطالة مشكلة اقتصادية كما هي مشكلة اجتماعية، ونفسية، وسياسية، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (حسن والهمالي، 2019)، بأن العوامل النفسية تأتي في المرتبة الأولى من حيث تأثيرها على العاطلين عن العمل في مدينة الشاطئ ، وجاءت في المرتبة الثانية العوامل الاجتماعية ، وكما أوضحت نتائج الدراسة أيضًا أن أهم أسباب البطالة تركزت في عدم توفر فرص عمل تتناسب مع المؤهل العلمي للعاطلين، وكلك عدم وجود دورات تدريبية على مهن وحرف مطلوبة في سوق العمل خاصة العاطلين عن العمل من الخريجين ، (حسن والهمالي، 2019: 12)، ولذا تتحدد مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **ماهي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبطالة الشباب في المجتمع الليبي؟**

4. أهداف الدراسة

1) الكشف عن الآثار الاجتماعية لظاهرة البطالة على الشباب في المجتمع الليبي.
2) الكشف عن الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة على الشباب في المجتمع الليبي.
3) اقتراح الحلول العلمية للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة البطالة على الشباب في المجتمع الليبي.

5. تساؤلات الدراسة

1) ماهي الآثار الاجتماعية للبطالة على الشباب في المجتمع الليبي؟
2) ماهي الآثار الاقتصادية للبطالة على الشباب في المجتمع الليبي؟
3) ما الحلول العلمية للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة البطالة على الشباب الليبي؟

6. أهمية الدراسة

أ) **نظريًا:** زيادة المعرفة النظرية لإحدى الظواهر الخطيرة في المجتمع الليبي اليوم، سواء على الفرد أو على المجتمع، وهذا الهدف عام تسعى إليه البحوث والدراسات لزيادة المعرفة لمشكلات المجتمع الليبي المعاصرة، خاصة بعد أحداث السابع عشر من فبراير.

ب) **تطبيقيًا:** قد تفيد نتائج هذه الدراسة الجهات ذات العلاقة بتوجهات ومقترحات علمية من شأنها أن تسهم في إيجاد فرص عمل متساوية لجميع فئات وطبقات المجتمع، حسب الاستحقاق العلمي أو ما دون ذلك، خاصة في ظل تفشي جائحة كورونا وسرعتها (كوفيد ـــ19) التي شلت حركة الملاحة الجوية والبحرية، والحركة التجارية، والاقتصادية، والتعليمية في العالم بأسره، وليس في المجتمع الليبي فحسب.

7. منهج الدراسة

ستستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي، عن طريق المسح الاجتماعي باستخدام استمارة الاستبانة لجمع البيانات من عينة عشوائية من الشباب العاطلين عن العمل، وتحديدًا من الخريجين بمدينة الخمس.

8. مفاهيم الدراسة

(1): مفهوم البطالة: تعددت وتباينت تعريفات البطالة، ومن أهمها ما يلي:

(أ): مفهوم البطالة في اللغة: بَطَلَ الشيء، بطولًا، وبطلانا ذهب ضياعًا، ويقال بطل دم القتيل وذهب دمهُ بطلا إذا قتل، ولم يُؤخذ له ثأر أو دية، وبطالة العامل إذا تعطل، فهو بطال (المعجم الوسيط، 1960: 63).

(ب): مفهوم البطالة في القوانين الوضعية: تُعرف بأنها عدم توفر فرص العمل للعمال القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين عنه، أي أنها الحالة التي يكون فيها المرء قادرًا على العمل وراغبًا فيه، ولكنه لا يجد العمل والآجر المناسبين، تعتبر البطالة تعطُلا غير إرادي عن العمل، بالنسبة للشخص القادر على العمل، فإذا كان الشخص غير قادر على العمل بسبب العجز والشيخوخة، أو المرض، فلا تعتبر ضمن حدود البطالة، وهناك من رأى أنها الفجوة بين النشاط الاقتصادي والعمالة (رمضان، 2004: 265).

(2): مفهوم العاطلين عن العمل: هم الموظفون الذين فقدوا وظائفهم، ولكنهم يبحثون عن عمل، أو ينتظرون أن يعودوا إلى الوظيفة (مُحيي، 2009: 127).

أو هم الأشخاص القادرون على العمل، ومؤهلون له، وراغبون فيه، وباحثون عنه، وموافقون على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع، والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية، نتيجة للقيود التي تفرضها الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع (لطفي، 1998: 111).

(3): المفهوم الإجرائي للشباب: هم الفئة العمرية من أبناء المجتمع الليبي الذين أدركوا سن البلوغ إلى سن الرجولة، والقادرون على العمل والعطاء، والمقبلون عليه والراغبون فيه.

(4): المفهوم الإجرائي للآثار الاجتماعية للبطالة: هي مجموعة الآثار التي تترك بصماتها على الشباب والأسرة بشكل خاص، وعلى المجتمع بشكل عام، فعدم حصولهم على فرصة عمل مناسبة بالأجر المناسب الذي يشبع لهم حاجاتهم الأساسية في الحياة، ويحافظ على استقرارهم يجعلهم يعانون من العديد من المشكلات الاجتماعية على الصعيد الشخصي، والأسري، والاجتماعي، متمثلة في الجريمة والانحراف، والتطرف، والعنف، وتعاطي المخدرات، والشعور بعدم الانتماء، والهجرة للخارج، والتفكك الأسري.

(5): المفهوم الإجرائي للآثار الاقتصادية للبطالة: هي الآثار الاقتصادية التي تتركها على الفرد والمجتمع من النواحي الاقتصادية، فعلى الصعيد الشخصي تؤدي البطالة إلى افتقاد الأمن الاقتصادي، حيث يفقد العامل دخله، وربما كان الوحيد، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته، أما على الصعيد المجتمعي فتؤدي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري، وخسارة البلد للناتج القومي.

9. البطالة

1.1.1 1.9 تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة

"هي كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند الأجر السائد، ولكن دون جدوى" (صالح، 2008: 70).

يتضح من خلال التعريف السابق أنه ليس كل من لا يعمل هو عاطل عن العمل، فالطلبة، والمعاقون، والمسنون، والمتقاعدون، ومن فقد الأمل في العثور على العمل (اليأس)، أصحاب العمل المؤقت، ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل.

1.1.2 2.9 أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالًا متعددة طبقًا لمسبباتها، فلو كانت البطالة من نوع واحد لسهلت عملية معالجتها، ويمكن التمييز بين الأنواع الرئيسة للبطالة التي من أهمها (البطالة الاحتكاكية، والبطالة الهيكلية، والبطالة الدورية، والبطالة القسرية، والبطالة المقنعة، والبطالة الموسمية، والبطالة الاختيارية)، سنعرض هذه الأنواع كي نفهم طبيعتها، ومن ثم نبين آثارها على الفرد والمجتمع (عبيرة، 2014: 216).

- **البطالة الاحتكاكية:** تتولد نتيجة صعوبة انتقال العمال بين المشاريع الإنتاجية المختلفة، وتنشأ نتيجة جهل العمال بفرص العمل المتوفرة لهم في مناطق أخرى، أو نتيجة الانتقال من محل سكنهم الاعتيادي إلى محل توفر الأعمال في أماكن أخرى، وقد تتولد نتيجة عدم معرفة العمال العاطلين المستغنى عنهم للمهارة أو الخبرة المطلوبة في الأعمال الأخرى ، وسبب هذه البطالة يرجع إلى عاملين ، هما: الأول: التغير الكبير في الهيكل الصناعي للقطر، كظهور بعض الصناعات ، أو اختفائها ، أو نشوء بعض الصناعات الأخرى،

والثاني: التوسع الصناعي نتيجة التقدم الفني في الإنتاج ، أو إحلال الآلة محل العامل، وفي كلتا الحالتين يستغنى عن بعض العمال فتتولد البطالة. (العاني وعمر، 1991: 238).

- **البطالة الهيكلية:** تنشأ نتيجة التغيرات في هيكل الإنتاج وفنيته، ما يؤدي إلى إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة. (رشوان، 2010، 79)، ومعنى ذلك أن البطالة الهيكلية هي تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة، ومؤهلات وخبرات العمال المعطلين، والراغبين في العمل والباحثين عنه (عرب، 1994: 36).
- **البطالة الدورية (الموسمية):** هي بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي، تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش قد تتوقف بعض المشاريع كليًا أو جزئيًا مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوى العاملة (غدنز، 2005: 462).
- **البطالة القسرية:** يظهر هذا النوع من البطالة في حالة عجز النظام الاقتصادي عن خلق فرص عمل كافية لامتصاص قوة العمل الفعالة والمتزايدة، أي بقاء نسبة من العمال دون عمل.
- **البطالة المقنعة:** وهي البطالة التي تشير للعمال الذين يعملون بدوام كامل في أنشطة لا تلتزم عملًا بدوم كامل، فهي من ثم تمثل استخدامًا منقوصًا للقوى العاملة، وتصاحبها إنتاجية منخفضة ومعنويات منخفضة وأجور ومرتبات منخفضة (نعمان، 1985: 114).
- **البطالة الموسمية:** يحدث هذا النوع من البطالة في وقت معين من السنة، أو في موسم معين، ويتجلى حدوث هذا النوع من البطالة في نشاطات اقتصادية معينة، كما يلاحظ ذلك مثلا في قطاعات البناء والتشييد، حيث يقل النشاط النسبي لهذا القطاع في فصل الشتاء، خاصة عند سقوط الأمطار الغزيرة، أو عند الارتفاع الشديد في درجة الحرارة في فصل الصيف، ولاسيما في الفترة التي تشتد فيها الحرارة، بحيث يمثل التعرض لها ساعات طويلة خطورة على العاملين (هاشم، 2020: 87).
- **البطالة الاختيارية:** تشير البطالة الاختيارية إلى الحالات التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، وذلك عن طريق تقديم استقالته من العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرًا أعلى، وظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب، في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري (الحلفي، 2008: 102).

1.1.3 3.9 أسباب البطالة

1) عدم التوافق بين النظام التعليمي وسوق العمل: أحد الأهداف الرئيسية للتعليم هو تمكين الناس من الحصول على عمل يتوافق مع ما يحمله الشخص من مؤهلات علمية، فالعمالة هي ترجمة لعملية التعليم،

التي يمكن من خلالها الحصـــول على النمو، والتوزيع العادل لثماره، بغية مواجهة الفقر والبطالة، لكن عندما تنقطع العلاقة بين العمالة والتعليم، يتم هدر الموارد، وتبديد العوائد، ويزداد الأمر ســـوءًا لجمود مؤسسات التعليم، وقلة الاستثمارات، وعدم تلبية متطلبات السوق بنوعية العمالة المطلوبة (عبيرة، 2014: 218).

2) الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد الليبي: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي واضحة من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى، التي أدت إلى أن يكون الاقتصاد الليبي اقتصـــادًا ريعياً يعتمد على اســـتخراج ســـلعة طبيعية اســـتراتيجية (النفط) وتصـــديرها، تلك التي تتعرض باستمرار إلى تقلبات أسواق النفط العالمية في سنوات متلاحقة، خاصة الانهيار الكبير للأسعار في مطلع العام (1986ف) وما تركه من آثار ســلبية في الاقتصــاد، ثم فرض العقوبات الاقتصــادية على ليبيا بعد قضـية لوكربي، وترك هذا التدهور آثاره الضـارة في الاقتصـاد والمجتمع ، وتعمق الركود الاقتصـادي، ولم يعد القطاع العام مؤهلا لاستيعاب قوة العمل الجديدة، خاصـة من الخريجين الجدد، وتآكلت القوة الشـرائية (الرواتب والأجور) أمام التضخم المفرط الذي وصل إلى أرقام رباعية (قاسيمي، 1991-1992: 180).

3) إلغاء سياسة التعيين المركزي للخريجين: لقد تم إلغاء سياسة التعيين المركزي لخريجي الجامعات والمعاهد التي كانت ليبيا تعتمد عليها لعدة ســنوات، مما أدى إلى ظهور مشــكلة البطالة المقنعة، حيث اضــطرت الدولة إلى التخلي عن هذه السـياسـة بعد أن تفاقمت أزمتها الاقتصـادية والاجتماعية نتيجة للأحداث التي تعرضـت لها البلاد، وانخفاض معدلات النمو الاقتصـادي لمعظم القطاعات، فالتوقف عن تعيين الخريجين أدى لبروز بطالة المتعلمين من الخريجين بدلا من بطالة غير الخريجين.

4) عدم تحديث أسـاليب وطرق العمل وتطويرها: وعدم التوسـع في أماكن الإنتاج، أو تنفيذ مشـروعات جديدة (إبراهيم، 2009: 71).

5) الفسـاد الإداري والمالي: حالة الفسـاد الإداري بشـكل واضـح في المجتمع الليبي، حيث أصـبحت ليبيا في مقدمة دول العالم في الفسـاد الإداري، ولا سـيما بعد السـابع عشـر من فبراير من العام 2011ف، ويؤثر الفساد الإداري في اتساع فجوة البطالة من خلال الآتي:

(أ) التعيين ليس على أساس الكفاءة والشهادات الدراسية، وإنما على أساس المحسوبية والولاءات والمحاصصة في جميع الوزارات، مما يجعل المستحقين فعلا للعمل في المنصب والوظيفة بعيدين عنها.

(ب) تعطيل البرامج الاستثمارية من خلال فساد بعض القائمين عليها وفساد المقاولين وتشغيل الأحداث بدلًا من الشباب العاطلين عن العمل نتيجة للأجور المتدنية للأحداث (الحيالي، د.ت: 15).

6) الاعتماد على الاستيراد وعدم السعي إلى التصنيع ونقل التكنولوجيا المتقدمة.

7) فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي للعمال في سوق العمل، وعدم وجود مؤسسة معينة لوضع البيانات والمعلومات حول الباحثين عن عمل، الأمر الذي يضفي غموضًا على حجم سوق العمل، وكذلك سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم اختيار المجالات المناسبة التي يوجه لها الاستثمار في المجتمع.
8) ارتفاع معدل نمو العمالة العربية مقابل انخفاض نمو الناتج القومي (هاشم، 2010: 87).

1.1.4 4.9 آثار البطالة

تمثل البطالة أحد التحديات الكبيرة التي تواجه مختلف المجتمعات العربية، بما في ذلك المجتمع الليبي، لآثارها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية الخطيرة على الشاب والأسرة بشكل خاص، وعلى المجتمع بشكل عام، فالعمل من الأمور الضرورية، والأساسية لحياة البشر ولاستقرارهم، ومع ذلك فإن معدلات البطالة في تزايد، ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط الآتية:

1.4.9 الآثار الاجتماعية

تعد البطالة من الأمراض الخطيرة التي يواجهها المجتمع، لما يترتب عليها من آثار سلبية تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية، ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر وتستفحل فيه ، وتؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه قيمه الأخلاقية والاجتماعية، كما يمثل انتشارها بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء، والتي تملك مخزونًا من الطاقة الإنتاجية خطرًا حقيقيًا على صحة المجتمع وعافيته ، الأمر الذي يعيق أي مجتمع متخلف عن أن ينمو ويرتقي إلى مصاف المجتمعات المتقدمة فنيًا وعمليًا واجتماعيًا واقتصاديًا، ومن بين هذه الآثار ما يأتي:

1. **توتر العلاقة بينهم وبين أسرهم:** حيث تؤثر البطالة بشكل مباشر وغير مباشر على علاقة الشباب داخل أسرهم، حيث إنها تولد لدى الفرد شعوراً بالنقص، إضافة إلى أنها تورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة، كالرذيلة ، والانحراف ، وممارسة السرقة ، والعنف ، والنصب، والاحتيال، مما يضع أمام منظمات المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة مسؤوليات كبيرة للحد من هذه الآثار، وفتح أبواب الأمل أمام الشباب والإحاطة بمشكلاتهم، وتقديم يد العون اللازم لهم، فمن الصعب عليهم الشعور بعدم قدرتهم على تلبية حاجاتهم نتيجة عدم حصولهم على عمل.
2. **الحاجة والعوز المادي:** يعد أثقل شيء على نفس الشخص تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي، فهي تنال من كرامة الإنسان، ومن نظرته لنفسه، وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسؤولا عن أسرة تعوّل عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، فعندما تشخص إليك أبصار الأطفال في المطالبة بمستلزمات العيش، وترى في نظراتهم البريئة استفسارات كثيرة يقف المرء عاجزًا لا يدري كيف يرد عليها، وبأي منطق يقنعهم بقبول واقعهم

المرير، كيف تشرح لهم أن رب الأسرة عاطل لا عمل لديه، ولا يقدر على الاستجابة لرغباتهم، والجوع كافر كما هو معروف، الخ.... في عالم الأطفال هناك الصفاء النقاء والعدالة والإحسان، وليس الاجحاف وهضم الحقوق، وخصوصًا عندما يتعلق ذلك بحق العيش الكريم، واللقمة الشريفة دون مذلة مد اليد للآخرين (عبيره، 2014: 221).

3. المعانة من الفقر: تؤكد الإحصاءات أن هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، وتأخرهم عن الزواج، وإنشاء الأسرة، وعجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم (البوهي، د.ت: 53).

4. **الشعور بالفراغ:** حيث يشعر الفرد العاطل عن العمل بالفراغ وعدم تقدير المجتمع، فتنشأ لديه العدوانية والإحباط، وكما أن البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه، حيث إن الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات وبقية أفراد الأسرة سلبًا مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية، ومعاملة الأبناء داخل أهم مكون من مكونات المجتمع العام.

5. تولد البطالة لدى الأفراد العاطلين عن العمل الإحساس بانخفاض قيمتهم، وأهميتهم الاجتماعية، وأنهم أقل من أقرانهم الذين يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية، حيث يسيطر عليهم الملل، ويعيق تكيفهم الذاتي والاجتماعي مع أسرهم والمحيطين بهم (البوهي، د.ت: 52 ـ59).

6. تؤثر البطالة في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، وإنما تعمل أيضًا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف، ووفقًا لهذه القناعة وإلا فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملًا خطأ أو محظورًا في نظرهم، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها.

7. ينظر العاطلون عن العمل للأنظمة والقوانين الشرعية والوضعية أنها لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها ألا وهي تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الناس بمختلف أعمارهم، وانتماءاتهم، وجنسهم، ولونهم، وإعطاء كل ذي حق حقه، فهي لم تسعفهم من الفقر، ولم تحقق لهم سبل العيش الكريم، مما جعل لديهم قناعة كافية بعدم احترامها، والالتزام بها، مما سبب في خلق مشكلة تهدد أمن وسلامة المجتمع، تكمن في أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع، وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها ، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي ، ولا سيما فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس.

8. ضعف الضوابط الأسرية، وتأثير القيم العامة التي تنتج عن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع مما يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع يكون سببًا في زيادة نسبة الجريمة، وخاصة جرائم الاعتداء على الأملاك (السرقة ـــ النشل ـــ سرقة السيارات)، التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل المؤسسات المعنية بالضبط الإداري (الأجهزة الأمنية) (عبيره، 2014: 222).

9. تُحدث البطالة حالة خلل في عملية التكيف الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يؤصل الشعور الدائم بالفشل، والإخفاق لدى الفرد العاطل عن العمل، مما يدفعه إلى العزلة، وعدم الانتماء الأسري والاجتماعي، ثم يؤدي به للجوء إلى تعاطي المخدرات وسيلةً للخروج والهروب من معاناة الواقع ومواجهته، علمًا بأن الاكتئاب يعد من أهم العوامل النفسية الدافعة إلى الإدمان، وذلك لما يلازم حالة الاكتئاب النفسي من توتر، وإحساس بالعجز عن مواجهة الضغوط الخارجية (الزبيدي، 2009: 27).

2.4.9 الآثار الاقتصادية للبطالة

يقول البروفسور لودفينغ فوس ميزس عليكم أن تتذكروا أنه من السياسات الاقتصادية لا توجد معجزات، لقد قرأتم في كثير من الصحف والخطب حول ما سمي بـــــــ " المعجزة الاقتصادية الألمانية " وأن كل بلد يستطيع أن يمر بمعجزة مماثلة من النهوض الاقتصادي، على الرغم من القول بأن النهوض الاقتصادي لا يتأتى عن معجزة، إلا إنه يتأتى عن تطبيق سياسات اقتصادية سليمة، وعليه يجب أن تكون الحكومة راعية ليس للناس أنفسهم، ولكن للأحوال التي تسمح للأشخاص، والمنتجين، والتجار، والعمال، ورجال الأعمال، والمدخرين، والمستهلكين من متابعة ما يصبون إليه من أهداف بسلام، فإذا ما فعلت الحكومة ذلك، وليس أكثر من ذلك فسوف يصبح الناس قادرين على العناية بأنفسهم أفضل كثيرًا مما يمكن للحكومة أن تفعل (نافع، 2007). وللبطالة تأثيرات اقتصادية عديدة، منها:

1. تؤدي البطالة إلى افتقاد الأمن الاقتصادي، حيث يفقد العامل دخله الوحيد_ أحيانًا_، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
2. تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية تؤثر على اقتصاد الفرد بسبب انعدام دخله.
3. تؤدي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري، وخسارة البلد للناتج القومي (عبيرة، 2014: 223).
4. تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
5. تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية.

6. تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأســـمالي والناتج المحلي، وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

7. تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال أحيانًا إلى الاضطرابات والمظاهرات (أحمد، 2000: 79).

8. تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشـــريحة واســـعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثًا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية، ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل، حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلما ورغبة تراود أذهان كثير من الشباب، وتقول الإحصائيات إنه خلال العشر سنوات الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعيًا وراء حياة أفضل بشكل مستمر، حيث تم تقدير أن هناك فردٌ واحدٌ من كل خمسة وثلاثين شخصًا حول العالم يعيش مهاجرًا، وإننا إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان، كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من جراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية، وبريطانيا (56%)، أما كندا فإن العائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث.

9. تؤدي البطالة إلى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن، حيث يسود الفهم الخاطئ: إذا لم يكن الوطن قادرًا على إعالتي، أو حمايتي فلماذا أنتمي إليه؟! (أحمد، 2000: 81).

1.1.5 5.9 البطالة والفقر

يعتبر معظم علماء الاجتماع أن البطالة والفقر سببان رئيسان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه، ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية، إلا أن البطالة باعتبارها تصيب الفئات الكادحة والفقيرة أكثر من غيرها، خاصة بين فئات الشباب القادرين على العمل والعطاء، خلال العشر سنوات الماضية تحديدًا، حيث بدأ استقطاب الشباب في الحروب الأهلية بين المدن، وفي استخدام السلاح خارج شرعية الدولة، كل هذا بسب السياسة التسلطية التي كانت تضع الخطوط الحمراء في التعيينات والتوظيفات ، مما جعل مظاهر البطالة تتســع يومًا بعد آخر، فالبطالة نتيجة طبيعية في النظام الرأســمالي، وملازمة له، فقد أصـــبحت حالة عامة في الأنظمة الدكتاتورية، ومنها أشـــكال الحكومات الفردية في العالم العربي خصوصا، وفي العالم الثالث بشكل عام، وذلك لأسباب كثيرة ، منها الأزمة السياسية، والحصار الاقتصادي، وتشوية الاقتصاد، وكثرة نماذجه (عمار، 1982: 388 ـ 389).

والتحولات والتغيرات الجديدة في المجتمع الليبي، تســـتدعي جهوداً اســـتثنائية للعمل من أجل الرقي الاقتصادي والاجتماعي، فشيوع البطالة، وشح فرص العمل مقارنة بنسبة الراغبين بالعمل، وتفاقم البطالة يومًا

بعد يوم سيكون لها آثار وانعكاسات اجتماعية واقتصادية سلبية، ودون أدنى شك تشكل هذه الآثار خطرًا على المجتمع عند ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وتركهم دون مصدر رزق، وما يترتب على هذه من انعكاسات اجتماعية، واقتصادية، وأخلاقية، وسياسية؛ فاجتماعيًا تؤدي إلى سوء العلاقات الاجتماعية، واقتصاديًا الفقر وما يترتب عليه من سوء الرعاية الصحية، وانخفاض المستوى التعليمي ، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاجية، وأخلاقيًا الجريمة والانحراف والعنف، وسياسيًا ما يترتب عليه من تهديدات وتوترات على النظام السياسي القائم، وهذه الأبعاد متفاعلة فيما بينها، فالبطالة تؤدي إلى الفقر، وهو بدوره يؤدي إلى الصراعات الاجتماعية وارتفاع نسب الجريمة والعنف، ومن ثَم فإن هذه الأبعاد ناتجة عن تفاقم البطالة، وتؤدي إلى عدم استقرار الدولة.

في ظل وضع كهذا وتفاقم أعداد البطالة، وزيادة الضغوط النفسية على المواطن الكادح البسيط فإننا لا نتوقع أي مظهر من مظاهر النزاهة والشفافية، بل على العكس، فإننا نجد أن شبح البطالة قد ألقى بظلاله الكئيبة على قطاعات واسعة من المجتمع، بحيث ينجم عن ذلك المظاهر الآتية (عبيرة، 2014: 225):

- انتشار دائرة الفساد المالي والإداري واتساعها.
- تفشي المحسوبية والتزلف والتملق للمسؤولين وأصحاب القرارات.
- تفكك أواصر اجتماعية كانت فيما مضى من أهم وأبرز صفات ومكونات المجتمع بحكم الفتن والعوز والفاقة.
- انخفاض مستوى التعليم كمًا ونوعًا.
- تزايد ظاهرة عمالة الأطفال وهجرة المقاعد الدراسية مبكرًا نتيجةً طبيعة لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر.
- تدني مستوى الخدمات والوعي الصحي نتيجة إلى انعدام الأمن والاستقرار السياسي.

1.1.6 6.9 البطالة ومخرجات التعليم العالي

من المعروف أن للتربية ومؤسساتها وظائف أساسية أربعة تعتبر من العناصر المهمة في عوامل الإنتاج والتوزيع، وهما العنصران المتميزان في تحديد التنمية الاقتصادية (ثروةً وإنتاجًا)، والتنمية الاجتماعية (توزيعًا وإشباعًا)، كما أنها تسهم في الآتي (الشراح، 2002: 331):

1. تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية.
2. البحث والكشف عن المعارف الجديد.
3. تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجًا فكريًا مشتركًا للعمل.
4. نشر المعرفة وإشاعتها بين أكبر عدد من المواطنين.

5. وظيفة المدارس والمعاهد والجامعات هي تخريج الطاقات البشرية المدربة، أو شبه المدربة، أو على الأقل القابلة للتدريب، والقادرة على ممارســـة عمل معين، وهي بذلك توفر ذخيرة من المهارات الفنية والعلمية والتنظيمية اللازمة للإنتاج السلعي وغير السلعي.
6. تُعني مؤســسـات التعليم وبخاصــة الجامعات ومراكز البحوث المتصــلة بها بالبحث واكتشــاف المعرفة الجديدة وتنظيم الخبرة الإنسانية.

والمعروف أن المعرفة وحدها من بين عناصــر الإنتاج يمكن أن تتزايد بمتوالية هندســية، وليس ذلك شــأن الأرض والموارد الطبيعية مثلا، وعن طريق البحوث تزداد كمية الحقائق كما تتسع أبعادها، وعن طريق التعليم يزداد عدد الأفراد الذين يحيطون بهذه الحقائق، ويصـــبح رأس المال المعرفي في المجتمع مجموع الحقائق المعروفة في عدد الناس الذين يعرفونها، وبهذا يمكن القول إن مؤسـسـات التربية تسـهم في التوسـع الرأسـي والأفقي لعامل المعرفة الذي يمثل عن طريق عارفيه عاملا رئيسًـــا في مدخلات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، وقد أجريت العديد من الدراسـات والبحوث في عدد من دول العالم الصـناعية حول تقرير القيمة المضافة من التعليم وآثاره في زيادة الناتج القومي، في فروع الدراسات التربوية يُعرف باقتصاديات التعليم، وقد أثبتت هذه الدراسـات جميعها أن للاسـتثمار في التعليم مردودًا اقتصـاديًا يمكن تتبع قيمته سـلسـلة زمنية عن طريق تحليل عائد مختلف عوامل الإنتاج (ألشمري، 2009: 289).

إن أكثر المشكلات التي تعاني منها نظم التعليم في العالم تتعلق بعدم قدرتها على إعداد الإنسان لمواجهة احتياجات سوق العمل ومسايرة التبدلات الدائمة في هذه الاحتياجات، دول كثيرة ومن بينها ليبيا مازالت تعاني مشـــكلة البطالة بين المتعلمين نتيجة الزيادة العالية في أعداد الطلاب، وما يترتب على ذلك من توســـع في التعليم، وتضخم في مخرجاته، حيث إن مخرجات التعليم العالي في المجتمع الليبي ضعيفة نظرًا لعدة أسباب، منها (الشراح، 2002، 333):

1. أن أعدادًا كبيرة من أعضـاء هيئة التدريس بدون مرتبات لأكثر من خمس سنوات، خاصـة الذين عادوا من الإيفاد بالخارج في السنوات الأخيرة.
2. نقص في قيمة الراتب الشـهري للمتقاعدين، ومن هم على أبواب التقاعد، بحيث يتقاعدون وكأن لهم خمس سـنوات لم يدرسـوا بالجامعات، مما يدفع الأسـاتذة للقيام بأعمال خارج جامعاتهم، وفي غير تخصـصـاتهم حتى يوفروا حياة معقولة وكريمة لأسرهم.
3. عدم عودة الموفدين لدرجة الماجستير أو الدكتوراه بالخارج أي (هجرة العقول) خاصـة لو استقروا بالخارج، وتحصلوا على مسكن، وجنسية، وإقامة، ومنحة، أو مرتب أفضل.
4. تدني إقبال الطلبة المتفوقين على وظيفة معيد بعد معرفة معاناة أساتذتهم.

5. تدني الأداء داخل الجامعات تدريجيًا، لأن التعليم العالي يحتاج إلى ذهن صـــافٍ، ومن ثَم ســـتكون المخرجات فاشلة وضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها.
6. ارتباط مخرجات التعليم العالي بسـوق العمل مباشـرة، مما يجعل من ليس لديه الخبرة والكفاءة العالية في منصب القرار أو في الحكومة ما يزيد من انتشار الفشل والفساد بشكل أكبر.

إن المجتمعات التي تواجه مشكلات البطالة بين المتعلمين تدرك خسارتها الفادحة في فقدان القوى العاملة المعدة والمدربة على مهن رفيعة قد تتسـابق دول أخرى عليها للاسـتفادة منها، فالمشـكلة ليسـت في ارتفاع المســتويات العلمية والمهنية للقوى العاملة، إنما الأمر يتعلق في كونها مثل فائضٍ أو تضـــخمٍ تعليميٍّ لأنها فوق قدرة الاقتصاد على استيعاب الخريجين، وذلك لأن الاقتصاد لا ينمو إلا بربطه بالوظائف الفنية والمهنية والصـــناعية، وهذا يتطلب التنســيق والتكامل مع نظام التعليم من أجل بناء المعارف والمهارات والمهن التي يحتاجها ســـوق العمل، فالدراســـة للقوى العاملة على خط التخطيط التعليمي ليس بمعتذر لتجنب العجز في القوى العاملة المطلوبة، وحتى في معالجة مشـكلة الفائض في العمالة الذي يؤدي إلى البطالة بين المتعلمين، أو هجرة العقول للخارج (عبيرة، 2014: 227).

1.1.7 7.9 الحلول العلمية المقترحة لمواجهة مشكلة بطالة الشباب

إن التحدي الكبير الذي يواجه كل نظام تربوي هو كيفية إيجاد توازنات بين الطلب الاجتماعي على التعليم والاحتياجات الفعلية لسـوق العمل، وهذا الأمر ليس من اليسـير تحقيقه ما لم تتضـافر جهود المجتمع على المستوى المركزي، فالنظام التعليمي في سياق تحقيق أهدافه لابد أن يراعي العوامل الثلاثة الآتية، وهي: النمو في الطلب الاجتماعي على التعليم، والمعدلات المرتفعة للنمو السـكاني، والضـعف أو الانكماش في النشـاط الاقتصادي.

أما متطلبات استخدام مدخل إعداد القوى العاملة في التخطيط التعليمي فهي على النحو الآتي:

1. إحداث تغيرات جوهرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي والنظام التعليمي من خلال:
   (أ): خلق فرص عمل جديدة (النظام الاقتصادي).
   (ب): يقوم التعليم بتوفير وإعداد الأيدي العاملة كمًا وكيفًا.
2. وضع استراتيجيات جديدة للتنمية تتصف بالشمول والنمو المتوازن.
3. الاهتمام بتربية الإنسان باعتباره محور عملية التنمية.
4. إعطاء أولوية للأهداف الاجتماعية خصوصًا عند الأخذ باستراتيجية التنمية البشرية المستدامة.
5. تصـحيح الخلل الناتج عن سياسـة التوظيف، والأجور وتسـعير الشـهادات، وذلك من خلال: التنبؤ بالنمو الاقتصـــادي، وتشـــخيص الوضـــع الراهن، والتنبؤ بالاحتياجات من القوى العاملة، والموازنة بين العرض

المطلوب من القوى العاملة، وتقدير المعروض من القوى العاملة، ووضع خطة التعليم والتدريب، والعوامل الحافزة من مهنة إلى أخرى مثل الأجور، والترقي في السلم الوظيفي عن طريق التعليم والتدريب، والتقدم التكنولوجي، ودوره في تقليص الدور المباشر للإنسان، والخارجين عن العمل بسبب التقاعد، أو الوفاة، أو المرض، والعمالة الوافدة وغيرها....إلخ. (مشعل، 2003، 70)

يتضح مما سبق أن المشكلة الأساسية في تفاقم البطالة وتزايدها غير مسبوق، والذي أصبح هاجسًا يخيف الجميع هو عدم الجدية، وتخبط الحلول، والخطط الكفيلة بالقضاء على البطالة حسب جدول مدروس بشكل جيد إذ انفردت كل وزارة ومؤسسة بحل مشكلة البطالة بحسب ما تراه مناسبًا لحلها، فلابد من معرفة أسباب البطالة، ومن ثم وضع السبل الكفيلة لحلها، فالكل في المجتمع مسؤول مسؤولية مباشرة عما يحصل ويجري من انحدار واضح في نسب البطالة وزيادة تفاقمها، وخاصة بين الخريجين حيث أصبح سمة أو ثقافة تلحق بمجتمعنا اليوم.

10. الدراسة الميدانية

1.10 1.2 الإجراءات المنهجية للدراسة

أولًا ــ أداة جمع البيانات: تم الاعتماد على الاستبانة المغلقة وسيلة لجمع البيانات، فهو أنسب الأدوات لمثل هذا الموضوع.

ــ العينة: تم اختيار عينة عشوائية من الشباب العاطلين عن العمل من فئة (الخريجين) بمدينة الخمس، وبلغ عدد العينة (60) مفردة، 40 ذكورًا، و20 إناثًا.

ـ حدود الدراسة: أولًا ــ الحدود البشرية: تم اختيار عينة عشوائية من الشباب الخريجين العاطلين عن العمل القائمين في نطاق مدينة الخمس على أن يكون هؤلاء الشباب من الجنسين (ذكورًا وإناثًا).

ثانيًا ـــــ الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة بمدينة الخمس تلك المدينة الساحلية التي تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وشرق طرابلس بحوالي 120 كم، وعدد سكانها حوالي (57.830) نسمة، ومن أبرز معالمها مدينة لبدة الكبرى من أشهر المدن الأثرية على مستوى العالم.

ثالثًا – الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة من 2021/8/15 إلى 2021/9/10.

2.10 1.3 خصائص عينة الدراسة وتفسيرها

في عينة الدراسة كان ثلثا أفراد العينة من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (67%) من المبحوثين، في حين بلغت نسبة الإناث (33%)، وهذا مؤشر يُظهر أن نسبة العاطلين عن العمل من الشباب الخريجين من الذكور أعلى من الإناث، ويُفسر ذلك بأن فرصة الإناث وخاصة الخريجات في الحصول على العمل أعلى من الذكور، وخاصة في قطاع التعليم العام والخاص متمثلا (في المدارس الخاصة، ورياض الأطفال، ومراكز

إعطاء دورات التقوية المنهجية وغيرها)، وكانت أعمارهم تتراوح ما بين (20 ـــ 30) سنة حيث بلغت نسبتهم (67%)، بينما بلغت نسبة من تتراوح أعمارهم (من 30 – 40) (18%)، وكانت نسبة الفئة العمرية من (40 – 50 فما فوق) (17%)، حيث تُشكل أعمار المبحوثين أهمية خاصة لا سيما في موضوع دراسة البطالة بين الشباب وتحديدًا الخريجين ، لما له من أهمية في اكتساب الفرد مخزونًا من التجارب والخبرات التي يكتسبها عن طريق الجماعات المحيطة به، سواء الأسرة، أو جماعة الأصدقاء، أو جماعة العمل إن وجد، كما أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم العُزاب حيث بلغت نسبتهم (53%)، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عهود جبار عبيرة، مما يدل على أن فئة الشباب (العُزاب) هي الأكبر نسبة في العاطلين عن العمل من بين الخريجين، يليها المتزوجون بنسبة (40%)، وأما المطلقون فلم تتجاوز نسبتهم (7%) ، كما أوضحت الدراسة أن نسبة المتحصلين على الشهادة الجامعية من حملة الليسانس والبكالوريوس تفوق المتحصلين على الشهادات التعليمية الأخرى، إذ بلغت نسبتهم (41.6%)، يليها المتحصلون على الشهادة المتوسطة بنسبة (25%)، وأما المتحصلون على الشهادة الإعدادية فقد بلغت نسبتهم (16.7%)، والمتحصلون على شهادة فوق جامعية (ماجستير ودكتوراه) فقط بلغت نسبتهم 10%، وكانت نسبة المتحصلين على الشهادة الابتدائية ضئيلة جدًا لم تتجاوز(6.7%) من إجمالي أفراد العينة، وهذا يدل على أن الخريجين ذوي المؤهلات والشهادات يعانون من البطالة، مما يعكس أن المجتمع الليبي يعاني من أمية متعلمة نظرًا لعدم قدرة مخرجات التعليم العالي على استيعاب متطلبات سوق العمل من الخريجين، وأن هذه المخرجات ضعيفة، أي تزايد أعداد الخريجين مقابل انعدام فرص العمل أمام الشباب، واتضح أيضًا أن أكثر من نصف المبحوثين يتراوح عدد أفراد أسرهم ما بين (5 – 10) أفراد، حيث بلغت نسبتهم (67%)، بينما من كان عدد أفراد أسرهم من (2 – 5) فقد بلغت نسبتهم (33%) من أفراد العينة، وهذا يعني أن الأسرة كبيرة الحجم ، مما يعني أنها بحاجة لمساعدة أبنائها وبناتها من الخريجين لسد احتياجاتها الضرورية، وكونهم عاطلين عن العمل سيجعلهم عالة على أسرهم، ويولد لديهم شعورًا بالنقص والدونية، ويضطرهم للعمل في حرف ومهن أخرى مقابل أجر حتى وإن كان زهيدًا وبسيطًا، كما أوضحت الدراسة أن ما نسبته (58%) من أفراد العينة دخلهم الشهري متوسط، وأوضاعهم المعيشية متدنية، وهم بحاجة إلى دخل إضافي حتى تتمكن الأسرة من توفير سبل العيش الكريم لأفرادها، خاصة الأسرة كبيرة الحجم، فمرتب رب الأسرة لا يكفي لسد جميع احتياجاتها الضرورية، يليها من دخلهم الشهري متوسط بنسبة (27%)، في حين كانت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر(15%)، واتضح أن ما نسبته (53%) من أفراد العينة يقيمون في منازل تعود ملكيتها الخاصة لهم، بينما ما نسبته (35%) منهم يقيمون في منازل إيجار رغم غلاء أسعار الإيجارات، وعدم كفاية الراتب الشهري، كما أن (12%) من أفراد العينة يقيمون في منازل تعود ملكيتها للدولة، فمثلا في

مدينة الخمس (الوحدات السكنية التابعة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والوحدات السكنية التابعة لجهاز الاستخبارات، والوحدات السكنية التابعة للسكة الحديدية، والوحدات السكنية التابعة للقاعدة البحرية، والوحدات السكنية التابعة لمصرف الادخار، وغيرها) نظرًا لعدم قدرتهم على بناء أو شراء عقار سواء أكان أرضًا، أم مسكنًا خاصًا بهم، خصوصًا وأنهم قد يكونون عاطلين عن العمل ولا يتقاضون راتبًا من الدولة، ويعملون في أعمال حرة.

1.4 3.10 تحليل نتائج الدراسة

1.4.1 1.3.10 الآثار الاجتماعية للبطالة

بالنظر إلى الجدول رقم (1) يتبين أن العبارة التي تحصلت على الترتيب الأول هي (ممارسة المهن والحرف الحرة والبسيطة) حيث بلغت نسبة من وافقوا على هذه العبارة (92%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عهود جبار عبيرة (2014)، وهذا يدل على أن البطالة أثرت بشكل كبير على أوضاعهم النفسية، والمعيشية، والاجتماعية ، مما دفع بالشباب لممارسة مهن وحرف أخرى حرة أو موسمية، فمثلا الذكور اشتغلوا في المصائف خلال موسم الصيف، خاصة مع انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، بحيث جعل الناس يتجهون لقضاء الأوقات على البحر، أو العمل في المخابز، أو محلات المواد الغذائية بدوام جزئي، أو تجارة الأسمنت، أو العمل على مركبة آلية، أما فئة البنات فبعضهن التحق بمهنة التمريض من خلال دورة تدريبية لمدة ثلاثة أشهر، ترتب عليها وقوع بعض الأخطاء الطبية، وغيرها رغم أن لديهم شهادات جامعية، ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل مناسبة بأجر مناسب، في حين أن ما نسبته (8%) لم يوافقوا على ذلك، أي أن أوضاعهم وظروفهم المعيشية أفضل ولم يكونوا بحاجة للعمل.

جدول رقم (1)

يوضح الآثار الاجتماعية للبطالة على الشباب

ر. م	العبارة	موافق		لا أوافق	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
1	ممارسة المهن والحرف الحرة والبسيطة	55	%92	5	%8
2	الاعتماد على الأسرة في سد الاحتياجات الأساسية	44	%73	6	%10
3	الالتحاق بالمليشيات المسلحة خارج شرعية الدولة	53	%88	7	%12
4	الشعور بالملّل والسأم مما يدفع إلى ارتكاب الجرائم	48	%80	12	%20
5	النظرة الدونية للفرد العاطل عن العمل	45	%75	15	%25
6	عدم الثقة في مصداقية مؤسسات الدولة	50	%83	10	%17
7	ضعف الوازع الديني والتطرف	48	%80	12	%20

1.4.2 2.3.10 الآثار الاقتصادية للبطالة

يتضح من الجدول رقم (2) أن العبارة التي تحصلت على الترتيب الأول هي (عدم وجود راتب دائم في الدولة) حيث بلغت نسبة من وافقوا على هذه العبارة (90%) وهذا يعني أن الشباب وخاصة الخريجين بحاجة لمرتب دائم وتابت في الدولة من أجل مساعدة أسرهم في تحسين دخلهم الشهري، وسد احتياجاتهم الأساسية، وألا يكونوا عالة عليهم، أما من لم يوافقوا على هذه العبارة فقد بلغت نسبتهم (10%) وهي نسبة ضئيلة، فهناك بعض الشباب تكون أوضاعهم الاقتصادية ميسورة الحال، وليسوا بحاجة لراتب في الدولة، يليها العبارة التي تحصلت على الترتيب الثاني وهي (هجرة الشباب للخارج بحثًا عن فرصة عمل أفضل)، حيث بلغت نسبتهم (88%) وهذا يدل على أن بطالة الشباب دفعتهم للهجرة من أجل تكوين أنفسهم، وضمان مستقبلهم، والمساعدة في تحسين أوضاعهم الاقتصادية لهم ولأسرهم، ولكن أصبح المجتمع الليبي يعاني ويلات هذه الهجرة حيث يموت غالبتهم غرقًا في البحر، وهناك من تنقطع أخباره عن أهله، تاركين وراءهم معاناة أسرهم النفسية من ألم الفراق والفقد، بينما من لم يوافقوا على هذه العبارة فقد بلغت نسبتهم (12%) وهم يفضلون البقاء في بلدهم عن الهجرة ، فهم لا يعرفون ماذا ينتظرهم ، وخاصة الإناث، وأما آخر عبارة فهي (إحلال الآلة محل اليد العاملة البشرية)، حيث بلغت نسبتهم (53%)، فالتقدم التكنولوجي، والعولمة، والأنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، وتوفر الآلات الحديثة أسهمت في تقليص اليد العاملة البشرية، وخاصة المصانع الكبيرة التي تستطيع استقطاب أعداد كبيرة من الشباب للعمل بها، فبعضها تم قفله، مثل (مصنع الصابون ـــ ومصنع رُبّ التمور ـــ ومشروع الصوبات الزجاجية في مزرعة لفندانيا.. وغيرها)، وأما من لم يوافقوا على هذه العبارة فقد بلغت نسبتهم (28%)، فهم يرون أن العمل بالمصانع لا تتوفر فيه شروط السلامة الصحية، وأن أضراره الجسمية أكثر من فائدته، خاصة مصنع الإسمنت الذي يسبب في الإصابة بالأمراض، أخطرها تليف الكبد.

جدول رقم (2) يوضح الآثار الاقتصادية للبطالة على الشباب

ر. م	العبارة	موافق		لا أوافق	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
1	عدم وجود راتب دائم في الدولة	54	%90	6	%10
2	هجرة الشباب للخارج بحثًا عن فرصة عمل أفضل	53	%88	7	%12
3	إهدار الثروة البشرية	48	%80	12	%20
4	عدم الحصول على عمل مناسب بأجر مناسب	52	%87	8	%13
5	تفشي الوساطة والمحسوبية	50	%83	10	%17
6	سوء الأوضاع الأمنية في البلاد	44	%73	16	%27
7	إحلال الآلة محل اليد العاملة البشرية	32	%53	28	%46

1.4.3 3.3.10 الحلول العلمية المقترحة لمعالجة آثار البطالة على الشباب

يتضح من الجدول رقم (3) أن العبارة التي تحصلت على الترتيب الأول هي (إيجاد فرص عمل للشباب الخرجين) حيث بلغت نسبتهم (95%) وهذا يعني أنه يجب على وزارة التعليم العالي ربط مخرجات التعليم بسوق العمل حتى يتمكن الخريجون الحاصلون على مؤهلات الالتحاق مباشرة بوظائف حكومية تضمن لهم حقوقهم مواطنين في الدولة الليبية، وإعطاء منح دراسية للخريجين الأوائل بالداخل أو الخارج، وتعيينهم معيدين وضمان كافة حقوقهم، وأما من لم يوافقوا على هذه العبارة فقد بلغت نسبتهم (5%) وهي نسبة ضئيلة، فغالبًا ما يكون هؤلاء ممن يعملون في الأعمال الحرة، وليسوا بحاجة لراتب الدولة، أو أوضاعهم الاقتصادية مكتفية، أما العبارة التي تحصلت على الترتيب الثاني فهي (القضاء على الفساد الإداري والمالي) حيث بلغت نسبتهم (90%) خاصة فيما يتعلق بقرارات التعيين، حيث تتفشى الوساطة والمحسوبية وتؤول المناصب إلى أشخاص ليس لديهم مؤهلات علمية كافية لإدارة مثل هذه القطاعات، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عهود جبار عبيرة (2014)، وأما من لم يوافقوا على هذه العبارة فقد بلغت نسبتهم (10%) وهي نسبة ضئيلة، فغالبًا ما يكونون من الأشخاص المتسلقين إلى السلم الوظيفي بوساطة أشخاص معينين، بينما كانت آخر عبارة (تشجيع برامج التنمية المستدامة وإدماج الشباب بها) حيث بلغت نسبتهم (58%) حيث يرى هؤلاء أن برامج التنمية المستدامة في المجتمع الليبي وخصوصًا في مدينة الخمس تحتاج لوقت طويل لتنقيدها، وتكاد تكون معدومة، بينما بلغت نسبة من لم يوافقوا عليها (42%) فهؤلاء لديهم رؤى استشراقيه للمستقبل، وأنه يمكن تحقيق أهداف مشروعات التنمية المستدامة من خلال جهود وأفكار الشباب من كلا الجنسين ، مثل إقامة ورش عمل عن (الريادة الاجتماعية) من خلال مشروعات بسيطة مثل كيفية استخدام الطاقة الشمسية بديلًا عن الطاقة الكهربائية، أو فتح معامل بسيطة لصناعة الحلويات والمأكولات الحارة بعنصر نسائي وبيعها مثل (معمل بونا بيتي . ومقهى كستيلوا . ومقهي ليدي سنتر) في مدينة الخمس وغيرها.

جدول رقم (3)

يوضح الحلول العلمية المقترحة لمعالجة آثار البطالة على الشباب

ر. م	العبارة	موافق		لا أوافق	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
1	التوسع في المشاريع التنموية	40	%67	20	%33
2	إيجاد فرص عمل للشباب الخريجين	57	%95	3	%5
3	القضاء على الفساد الإداري والمالي	54	%90	6	%10
4	جذب الشركات الاستثمارية للعمل في البلاد	47	%78	13	%22
5	تشجيع برامج التنمية المستدامة وإدماج الشباب فيها	35	%58	25	%42
6	إعداد الأيدي العاملة كمًا وكيفًا من خلال التعليم	50	%83	10	%17
7	الاهتمام بالفرد باعتباره محور عملية التنمية	48	%80	12	%20
8	تصحيح الخلل الناتج عن سياسية التوظيف والأجور	51	%85	9	%15

11. نتائج وتوصيات الدراسة

1.11 نتائج الدراسة

1. أجمع المشاركون في الدراسة على وجود عدد من الآثار الاجتماعية للبطالة على الشباب تتمثل في: ممارسة المهن والحرف الحرة والبسيطة، والالتحاق بالمليشيات المسلحة خارج شرعية الدولة، وعدم الثقة في مصداقية مؤسسات الدولة، إضافة إلى ضعف الوازع الديني، والتطرف، وكذلك الشعور بالمال، والسأم مما يدفع إلى ارتكاب الجرائم.
2. هناك اتفاق عام بين المشاركين على وجود عدد من الآثار الاقتصادية للبطالة على الشباب تتمثل في: عدم وجود راتب دائم في الدولة، وهجرة الشباب للخارج بحثًا عن فرصة عمل أفضل، وعدم الحصول على عمل مناسب بأجر مناسب، وتفشي الوساطة والمحسوبية، وإهدار الثروة البشرية.
3. هناك شبه إجماع بين المشاركين في الدراسة على عدد من الحلول العلمية المقترحة للحد من آثار البطالة على الشباب تتمثل في: إيجاد فرص عمل للشباب الخريجين، والقضاء على الفساد الإداري والمالي، وتصحيح الخلل الناتج عن سياسة التوظيف والأجور، وإعداد الأيدي العاملة كمًا وكيفًا من خلال التعليم، والاهتمام بالفرد باعتباره محور عملية التنمية من خلال تشجيع برامج التنمية المستدامة، وادماج الشباب فيها.

1.6 2.11 توصيات الدراسة

توصي الدراسة بضرورة الأخذ بالآتي:

1. ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، ذلك من خلال تأهيل الشباب حديثي التخرج بإدماجهم ضمن العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.
2. توسيع فرص التمكين للشباب تعليميًا ومهنيًا وصحيًا ونفسيًا.
3. تحسين المناخ الاستثماري وإزالة كافة العقبات والعراقيل من أجل توفير فرص عمل يمكن أن تسهم في حل مشكلة البطالة.
4. دعم وتشجيع القطاع الخاص ليأخذ دوره في المشاركة في تقليل نسب البطالة عن طريق مساهمته في خلق فرص عمل، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع المحلية لإجراء تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، وبناء مرتكزات البنية التحتية على المستوى الوطني، وهو من شأنه استيعاب أعداد كبيرة من الشباب في تنفيذ مشاريع التنمية تلك.
5. من الضروري قيام تنسيق واقعي وحقيقي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط ووزارة المالية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، من أجل وضع البرامج والسياسات العامة التي من شأنها أن تسهم في معالجة مشكلة البطالة.
6. دعم برامج التدريب والتأهيل وذلك من أجل بناء قدرات الشباب العاطلين عن العمل.
7. خلق حالة من الانسجام داخل المجتمع للحد من الجريمة والتطرف والسيطرة على البطالة ومسبباتها.
8. ضرورة تضافر جهود أكبر عدد مكن من الوزارات والدوائر ذات العلاقة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك من أجل خلق نسبة أكثر من المشاركة لحل مشكلة البطالة من خلال القروض الصغيرة، وتدريب اليد العاملة، وزيادة نسبها في المشاريع الاستثمارية.
9. ضرورة إجراء دراسات علمية عن أسباب البطالة وتداعياتها في المجتمع.

1.7 المراجع

إبراهيم، حسناء ناصر، 2009، البطالة وخلق العمل إحدى تحديات الوضع الراهن، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 19، ص 71.

أحمد، ماهر،2000، تقليل العمالة، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية.

إرميص، علي سالم، 2013، البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي، المجلة الدولية للتنمية، العدد الأول، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ص 1- 24.

ألحلفي، عبد الجبار عبود،2008، البطالة في العراق، مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 43. 44، ص 10.

ألشمري، خالد توفيق، 2009، مدخل في علم الاقتصاد، التحليل الكلي والجزئي، دار وائل للنشر.

البهلول، سمارة شعبان حسن، 2021، أسباب مشكلة البطالة في المجتمع المصري، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، مج 10، ع (1)، ص 193 . 209.

البوهي، فاروق شوقي، التخطيط التربوي (عملياته، مداخله)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ت.

حسن، محمد أبو بكر علي، الهمالي، نوري عمر علي، 2019، البطالة في مدينة الشاطئ: "دراسة ميدانية في الجنوب الليبي "، مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية، كلية التقنية الهندسية، جنزور، العدد (1)، ص 1. 14.

الحيالي، وليد ناجي، دراسة بحثية حول البطالة مقدمة إلى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة الاقتصادية، د، ت.

الدليمي، مؤيد منفي محمد، 2010، المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، ص 325 . 362.

رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، 2010، المشكلات الاجتماعية، دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.

رمضان، أحمد، 2004، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية.

الزبيدي، حسن لطفي كاظم، 2009، البطالة في العراق، المظاهر والآثار وسبل المعالجة، بحث منشور في مجلة دراسة اقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، العدد (1)، ص 27.

الشراح، يعقوب أحمد، 2002، التربية وأزمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

صالح، عبد الرزاق محمد، 2008، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي بين الواقع والاحتساب، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، الدنمارك.

العاني، عبد اللطيف عبد الحميد، عمر، معن خليل، 1991. المشكلات الاجتماعية، جامعة بغداد.

عبيره، عهود جبار، 2014، البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق،" دراسة ميدانية في مدينة بغداد " جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الخدمة الاجتماعية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد (40)، ص 213. 241.

عرب، عاصم بن طاهر، 1994، اقتصاديات العمل، (نظرية عامة)، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.

عمار، حامد، 1982، التربية العربية وعائدها الإنمائي، سلسلة كتب المستقبل العربي (1)، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

غدنز، أنتوني، 2005، علم الاجتماع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

قاسيمي، ناصر، 1991، 1992، خريجو الجامعة وسوق العمل، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر.

لطفي، علي، 1998، التحليل الاقتصادي الكلي، القاهرة، مكتبة عين شمس.

محمد مؤمن، 2019، مقال بعنوان: البطالة في ليبيا مأساة اقتصادية ومشكلة هيكلية، متاح بتاريخ: 17 أغسطس 2019 على الرابط: https://hunalibya.com /economy/6505/

محيي، إنعام سمير، 2009، واقع التوزيع الجغرافي للبطال في العراق، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية، العدد (21)، بيت الحكمة بغداد، ص 127.

مشـــعل، عبد الواحد، 2003، المخاطر الاجتماعية والاقتصـــادية للفســـاد الإداري والمالي، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية التي اقامتها بيت الحكمة بالتعاون مع كلية الآداب، منشورة في مجلة دراسات اجتماعية، جامعة بغداد حول الاثار الاجتماعية للفساد.

المعجم الوسيط، 1960، تحقيق مجمع اللغة العربية.

نافع، شريف، 2007. البطالة مشكلة مزمنة تبحث عن حل، شبكة الأخبار العربية – محيط، 6 – 6 – 2007م.

نعمان، فكري أحمد، 1985، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دبي، الإمارات العربية المتحدة، دار القلم، ط1.

هاشـــم، عبد الخضـــر، حنان، 2010، البطالة في الاقتصـــاد العراقي: الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (3)، العدد 16، ص 87.